تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –التحديات والفرص–

Internationalization of Algerian Small and Medium-sized Enterprises

-Challenges and Opportunities –

الجيلالي بن عوالي[1]، زينة عرابيش[2]، ميلود بورحلة[3]

[1] جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، benaouali@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أحمد زبانة غليزان (الجزائر)،zina.arabeche@cu-relizane.dz

[3] المركز الجامعي علي كافي تندوف (البلد)، miloud.bourahla@cuniv-ak-tindouf.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/06/07؛ **تاريخ النشر**: 2021/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوائق والصعوبات التي تواجه تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال الدراسة الاستبيانية على مستوى بعض ولايات الغرب الجزائري (الشلف، غليزان، مستغانم)، وللإجابة على هذا الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي ساعدنا على الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات المقدمة عن طريق جمع مختلف البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتدويل ومحاولة تحليلها وإعادة صياغتها، كما استخدمنا منهج الدراسة الإستبيانية، توصلت الدراسة الى ما يلي: تعاني المؤسسات الجزائرية من التعقيد في الإجراءات القانونية والتنظيمية، كثرة الأعباء الضريبية وعدم توفر الهياكل القاعدية والمنشآت التقنية.

الكلمات المفتاح:مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ تدويل؛ صعوبات التدويل.

تصنيف JEL : F29؛F23

Abstract: Abstract: This study aims to identify the strongest obstacles facing the internationalization of Algerian small and medium-sized enterprises located in some western Algerian states (Chlef, Relizane, Mostaganem), through a questionnaire study. In order to answer this problem , we use a descriptive analytical approach , and to test the assumptions presented. We have processed to that by collecting various data related to small and medium enterprises and discussing the various theoretical aspects of internationalization. We used the methodology of the questionnaire study. The study concluded the following: Algerian institutions suffer from complex legal and regulatory procedures, excessive tax burdens and non- availability of the basic structures and technical installations.

Keywords: small and medium-sized enterprises; Internationalization; difficulties of internationalization.

Jel Classification Codes: F23; F29.

I- تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحلقة الأساسية لأي اقتصاد، وذلك لأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية وسرعة تأقلمها مع الظروف الاقتصادية المحيطة بها عن طريق تعديل نشاطها حسب متغيرات السوق الدولية، وهذا ما جعل أغلب الدول تراهن عليها لاختراق الأسواق الخارجية، كل هذا جعلها تصل إلى تدويل منتوجاتها باتباع العديد من المراحل.

اعطت الجزائر أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخروج من الاقتصاد الريعي وتحقيق انطلاقة اقتصادية بالنظر إلى الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، عن طريق إنشاء هيئات ووكالات متخصصة في تمويل واحتضان هذه المشاريع وتأهيلها لدخول الأسواق الدولية، ورغم كل هذه التسهيلات لم تصل بعد إلى حد التغيير وتوفير المناخ الملائم لها، وذلك نظرا للصعوبات والعراقيل التي تحول دون تواجدها وتدويل نشاطها في الأسواق الخارجية، وبناءا على ما سبق كانت إشكالية البحث كالتالي: **ماهي أهم العراقيل والصعوبات التي تحول دون تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟**.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

_ يوجد علاقة ارتباط بين العوائق التي تواجه تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات الشخصية ونوع المؤسسة.

ويمكن اشتقاق من الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

_ يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجنس عند مستوى الدلالة 0.05.

_ يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشهادة العلمية عند مستوى الدلالة 0.05.

_ يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونوع المؤسسة عند مستوى الدلالة 0.05.

_ تكمن فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة.

_ لا يوجد علاقة بين فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الذي تنظمه الدولة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي ساعدنا على الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات المقدمة عن طريق جمع مختلف البيانات والمعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الجوانب النظرية الخاصة بالتدويل ومحاولة تحليلها وإعادة صياغتها، كما استخدمنا منهج الدراسة الإستبيانية.

أهمية الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تبيان الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول، والالمام بموضوع تدويل نشاط هذه المؤسسات ومدى اعتماده من طرف المؤسسات الجزائرية، بالإضافة إلى رصد وتحديد أهم العراقيل والمخاطر التي تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

I.1- الاطار النظري والدراسات السابقة.

ظهرت عدة تعاريف لهذا النوع من المؤسسات، والذي يختلف من دولة لأخرى بحسب المعايير المتبعة في تصنيفها:

I. 1.1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تعريف الإتحاد الأوروبي: قام الإتحاد الأوروبي بإصدار أول تعريف عام 1996، وقد كان الغرض منه توحيد التعاريف داخل الإتحاد، وقد اعتمد في تعريفه على عدد العاملين ورقم الأعمال السنوي، وهو كالتالي: فالمؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 شخص أو

يكون رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة وهي التي توظف أقل من 50 شخص أو رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 7 مليون أورو أو إجمالي الميزانية السنوية لا يتجاوز 5 مليون أورو. (خبابة، 2013، صفحة 25).

– **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** ويمكن توضيح المعايير التي إعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تعريف هذا النوع من المؤسسات في الجدول التالي:

الجدول (1) : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمريكية.

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: (سامية عزيز، 2014، ص 60).

-**تعريف الجزائر:** وقد تبنت الجزائر بتاريخ 2001/12/12 تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك طبق القرار رقم 18/01، والذي يعتبر من أهم التعاريف المناسبة لها، وهو كالتالي:

الجدول (2): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	01إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
صغيرة	من 10إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100إلى 500 مليون دج

المصدر: (الجريدة الرسمية،2001، ص 4)

II. 2.1 –المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-**المعايير الكمية:** إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المؤشرات المحددة للحجم، (سعد، 2005، صفحة 87)كما أن هذه المعايير تتناول الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض الاحصائية والتنظيمية، إضافة إلى أنها ذات صبغة محلية كونها توضع تماشيا مع ظروف الدولة، (عنبه، 2004، صفحة 62) وتخص مجموعة من الترتيبات التقنية والاقتصادية (أحمد و عبده، 2005، صفحة 132).

– **المعايير النوعية:** إن العجز النسبي للمعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دفع بالعديد من الاقتصاديين للتفكير في اعتماد معايير نوعية أكثر مرونة وتناسقا مع المتغيرات البيئية التي تحيط بالمؤسسة (مباركي، 2013، صفحة 15).

II.3.1.–خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، بالإضافة إلى سهولة إجراءات تكوينها وانخفاض تكاليف التأسيس (بنين و بوقفه، 2013، صفحة 04)

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة وداعمة للمؤسسات الكبيرة:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على إمداد المؤسسات الكبرى ببعض المكونات الوسيطية أو لعب دور الصناعة المغذية أو حتى المساعدة في توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات المختلفة، وهو ما يعرف بالمناولة.

- **القدرة على الابتكار والتجديد:** تواجه هذه المؤسسات واقع صعب ومنافسة شرسة خاصة مع الشركات الكبرى والتي يحد من حصتها السوقية، لذا يجب عليها اللجوء إلى إبتكار وتجديد وتمييز منتجاتها (طالبي، 2011، صفحة 71).

- **سهولة القيادة والتوجيه:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسهولة النسبية في إدارتها وتحديد الأهداف وتوجيه أنشطتها وجهود العاملين فيها نحو السبل المثلى لتحقيقها، كما تتميز ببساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العملاء والعاملين بها والاتصال الدائم بينهم وبين قيادة المنشأة (لخلف، 2004، صفحة 69).

II.2-مفاهيم نظرية حول التدويل.

II.2.1-تعريف تدويل المؤسسات:

لقد اختلف الباحثين حول تحديد تعريف مشترك وموحد للتدويل وذلك لجوانبه المتعددة، ويمكن تعريف مصطلح التدويل بمعناه الأوسع بأنه "عمل أو أثر جعل شيء ما منتشراً في عدة دول". (raul, 2012, p. 39)

يعرف أيضا بأنه :"العملية التي تهتم من خلالها المؤسسات أكثر فأكثر بالسوق الدولية وتبدأ في إجراء اتصالات مباشرة معها من خلال أنواع مختلفة من المعاملات ومن وجهة نظر حيز العمل". (stremtan، 2009) .

وحسب Gankema التدويل هو: " عملية تتألف من مجموعة من الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها بانتظام في الأسواق الخارجية (جباري و العوادي، 2013، صفحة 107).

ومنه يمكننا أن نستنتج تعريف عام للتدويل "وهي مختلف الأساليب والإستراتيجيات التي يتم من خلال الاعتماد عليها بتسويق وتصريف المنتوجات في الأسواق الدولية".

II.2.2-نظريات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-**النظرية السلوكية:** حسب هذه النظرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تمر بعدة مراحل لتدويل منتوجاتها، كما أنها تعتبر سلوك المؤسسة يتغير نتيجة تراكم التجارب ومن بين أهم نماذج هذه النظرية نجد: **نموذج أوبسالا:** إذ قام كل من Johanson وWiedersheim بدراسة سنة 1975 حول ثلاث مراحل لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تطوير التصدير، إنشاء وحدات تجارية في دولة أو عدة دول ومن ثمة إنشاء وحدات إنتاجية .(imane, 2004, p. 76)

-**نظرية الشبكة:** تحال هذه النظرية للجامعة السويدية UPPSALA لسنة 1988من طرف Johason وMattson وقد تم اقتراح نموذج لتدويل نشاط المؤسسات وذلك عن طريق معرفة المؤسسة للسوق ولمتعامليها، مما يسهل عليها عملية التدويل (Johason, 1988)

- **نظرية الموارد الاقتصادية:** يعود الفضل للكاتب الاقتصادي penrose والذي تنسب إليه هذه النظرية ثم طورت فيما بعد من طرف العديد من الاقتصاديين كأمثال cool و prahaladسنة 1990، ويمكن حصر مراحل التدويل حسب هذه النظرية في مؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية ثابتة وهي التي تكتفي بممارسة نشاطها في السوق المحلية بسبب نقص الموارد الاقتصادية. ومؤسسة صغيرة ومتوسطة محلية ديناميكية وتكون بفضل مجموع الكفاءات والخبرات التنظيمية التي تتمتع بها المؤسسة، تسعى هذه الأخير لتدويل نشاطها على المدى المتوسط. أما فيما يتعلق بمؤسسة صغيرة ومتوسطة دولية ثابتة فهي التي تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها في السوق المحلية إلى جانب أسواق دولية. وفي الأخير نجد مؤسسة صغيرة ومتوسطة دولية ديناميكية وفي هذه المرحلة، تسعى المؤسسة للدخول في أسواق دولية أخرى بفضل الخبرات التراكمية في مجال التدويل .(Allali, 2001, p. 60)

II.3.2-مراحل تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمر بعدة مراحل تختلف حسب طبيعة نشاط المؤسسة والنظام الاقتصادي، ويمكن تلخيصها في أهم المراحل التالية: (جباري و العوادي، 2013، صفحة 112).

– إتخاذ القرار بالتدويل: تقرر المؤسسة تدويل نشاطها مع تحديد الأهداف والاستراتيجية المتبعة بصورة مسبقة.

– إختيار السوق المستهدفة: يجب اختيار بعضها بحسب أهميتها من ناحية الربحية وقدرتها المالية على الدفع وقلة المخاطر وملاءمتها لنشاط الشركة ومن بين أهم المعايير المستخدمة في انتقاء الأسواق الخارجية.

– إختيار طريقة الدخول إلى السوق الأجنبي: وهي تعد من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد اختيار السوق إذ عليها أن تحدد أحسن الطرق للوصول إليه، ومن أهم الطرق التصدير.

II.4.2– إستراتيجيات تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعددت الإستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدويل نشاطها ومن أهمها نجد: (عوادي، 2018، صفحة 145).

– إستراتيجية التركيز: من خلالها تركز المؤسسات جميع إمكانيات وبمختلف أنواعها في مجال واحد كإنتاج نوع محدد أو تقديم خدمة معينة، أو التركيز على سوق واحد.

– إستراتيجية التنويع: تأتي هذه الإستراتيجية عكس السابقة بحيث تعتمد المؤسسات على التنويع في منتجاتها أو الخدمات التي تقدمها أو التنويع في الأسواق، وهذا لأن مجالها الصناعي يغلب عليه الركود وضعف المردودية أو إرتفاع المنافسة.

– إستراتيجية التوحيد: تتبع المؤسسات عادة إستراتيجيات واضحة في الأسواق المحلية إذ يكسبها خبرة كبيرة والتحكم في تكاليفها، مما يجعلها تنتهج نفس الإستراتيجية عند دخول سوق دولة. (عايد و مرغاد ، 2018، صفحة 245).

–إستراتيجية التنميط: تقوم هذه الإستراتيجية على تغيير المؤسسات لنمط منتجاتها في محاولة منها لتكييفها وفق أذواق المستهلك وتماشيا مع خصائص ومعايير الأسواق المستهدفة.

II.5.2–الهيئات المساعدة لتدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

– الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية: تأسست بناء على المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ 2004/06/12 رقم 04-174 أوكلت لها العديد من المهام للقيام بها، كالقيام بدراسات دورية إستشرافية للأسواق المالية الدولية وبدراسات دورية حول الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى القيام بتيسير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة ووضع إستراتيجية وطنية هدفها النهوض بالتجارة الخارجية الجزائرية، وإصدار تقارير سنوية على ضوء ذلك. ناهيك عن تقديم يد المساعدة لرجال الأعمال من أجل تطوير منتجاتهم، وذلك من خلال توفير لهم المعلومات والإحصائيات التي هم بحاجة إليها حول الأسواق الدولية.

– الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: تأسست بموجب القانون رقم 93/96 الصادر بتاريخ 1996 ولها العديد من المهام، كإبرام الإتفاقيات الثنائية في مجال التجارة مع الهيئات المماثلة وإنشاء غرف مختلفة، وغرس الوعي التدويلي لدى رجال الأعمال وتشجيعهم على ذلك كتسيير عقود الشراكة مع الأجانب، بالإضافة إلى القيام بتنظيم المعارض الدولية للتعريف بالمنتج المحلي وإقامة الندوات الهامشية من أجل تشجيع المبادلات التجارية.

– الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير: كانت تسمى سابقا بالديوان الوطني للمعارض والتسويق وأعيد تسميتها بالإسم الحالي بتاريخ 1990/12/24 هدفها الأساسي التعريف بالمنتج المحلي في الأسواق الدولية عن طريق تنظيم المعارض وتساعد المصدرين من خلال وضع بنك معلومات حول الأسواق الدولية تحت تصرفهم والقيام بدراسات حول الأسواق الدولية، والعمل على تقديم حلول للعراقيل والصعوبات التي تواجههم.

– الصندوق الوطني لترقية الصادرات: تأسس سنة 1996 يهدف إلى تقديم المساعدات المالية للمؤسسات ذات النشاط التصديري وله العديد من المهام كالتكفل بالتكاليف المالية لدراسة الأسواق الدولية وتقديم المساعدات للمؤسسات التي هدفها التعريف بالمنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى التكفل بجزء من تكاليف البحث عن الأسواق المناسبة للمصدر وتغطية تكاليف عملية تكييف المنتجات وفق متطلبات الأسواق الدولية.

II.6.2–متطلبات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

سنتطرق إلى أهم المتطلبات الزاجب توفرها لتسيير تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: (عوادي، 2018، صفحة 142)

– تأهيل المورد البشري: تعتبر تجربة اليابان من التجارب الرائدة هذا المجال وأثبتت أن أي تطور غير متوقف على الموارد الطبيعية، فأساس أي عملية التنمية مرتبط بتأهير وتكوين العنصر اللشري بالشكل المناسب.

– توفير البنى التحتية: ويشمل هذا مختلف المرافق (الطرقات، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، توفير التقنيات الحديثة للتكنولوجيا الحديثة للإتصال) التي تسهل حركة السلع والخدمات وتنقل الأفراد.

– توفير البيئة المساعدة على التدويل: ويكون هذا من خلال إعداد خطة وطنية واضحة المعالم ووضع إستراتيجيات لتحقيقها، كإنشاء هيئات وطنية تتمتع بالإستقلالية المالية والتسييرية تعمل على ترقية الصادرات وتمثل بنك معلومات للمؤسسات، بالإضافة إلى التخفيف من الحواجز الجمركية على المؤسسات المصدرة ووضع تحفيزات جبائية.

–التوجه إلى الأسواق القريبة: كالتوجه إلى السوق المغاربية والتي تعتبر سوق واعدة بحكم التقارب الجغرافي والثقافي، مما يساهم في التقليل من التكاليف التي تتحملها المؤسسات عند التصدير لأسواق أخرى كالسوق الأوروبية، كما يمكن التوجه نحو دول الساحل لقرب المسافة.

II.3–الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم هذه الدراسات نجد:

– **دراسة (جباري و العوادي، 2013)**: عالجت إشكالية ماهي أهم الفرص التي تخدم عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرض مختلف الإستراتيجيات التي تساعدها على تدويل نشاطها في الأسواق الدولية، وتطرقت الدراسة أيضا إلى تجربة فرنسا في هذا المجال، كما حددت أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدويل نشاطها، وتوصلت الدراسة إلى تدويل النشاط يعتبر أمرا ضروريا لنجاح أي مؤسسة وهذا بسبب عدة عوامل كالثورة التكنولوجية والتحالفات الإقتصادية الإقليمية، وأوصت نشر ثقافة التدويل لمسيري المؤسسات وهذا عن طريق الجوائز التشجيعية والدورات التكوينية، ودعا الباحثان إلى ضرورة التقيد بمعايير الجودة عالميا، والإستفادة من الأسواق القريبة من الجزائر وسهولة التسويق فيها وحسن إستغلال خبرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات كالتمور والزيتون.

– **دراسة (mihalache, 2009)**: عالجت إشكالية تدويل نشاط المؤسسات الاقتصادية في الأسواق الدولية، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى إستراتيجية مناسبة لتدويل نشاط المؤسسات في الأسواق الدولية ووضع خطوط عريضة لذلك بهدف تطوير نمط هذه العملية، وهذا من خلال التطرق إلى مختلف الإستراتيجيات التي إقترحها الباحث، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من النماذج المقترحة وخرجت الدراسة بعدم وجود نموذج موحد لهذه العملية يمكن تطبيقه على جميع المؤسات لتدويل نشاطهم، لأن العوامل التي تخضع لها المؤسسات تختلف من مؤسسة لأخرى.

– **دراسة (mello, 2012)**: عالجت إشكالية هذه الدراسة الإطار النظري للتدويل، تناولت هذه الدراسة أبعاده، تعريفه وقياسه وهذا من خلال نظريات، فرضيات ونماذج مختلفة، كما سعت إلى توفير فهم أفضل لهذا الموضوع والذي يساهم في التخفيف من أوجه التباين في نتائج الدراسات التجريبية المقبلة، وتوصلت الياحث إلى أن العديد من الدراسات أهملت أبعاد التدويل أو تضفي عليه الطابع الرسمي.

-**دراسة (مباركي، 2013)**: عالجت أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تحليل أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وخصوصا بعد تأسيس منطقة التبادل الحر وإنطلاق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها في الأسواق الدولية خاصة، وهذا من خلال مراحل التعاون الدولي والإقليمي الذي عرفته الجزائر، وتطرقت الباحثة إلى دور مؤسسات هذا القطاع في التنمية المحلية وشخصت المشاكل والعراقيل التي أعاقت نشاطها، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن الجزائر قد إستفادت في إطار الشراكة الأورو متوسطية من خبرة الهيئات الأوروبية في التسيير والتنمية الإقتصادية، بالإضافة إلى بعث الجزائر الروح في هذا القطاع من خلال التواصل الإقليمي والدولي وحققت قفزة نوعية في هذا المجال.

- **أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى محاولة تشخيص العراقيل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية أحيانا وفي بعض الأحيان الصغيرة والمتوسطة خلال عملية تدويل نشاطها، كما شملت بعض الدراسات التطرق لنماذج ونظريات تدويل هذا النوع من المؤسسات، في حين كانت العينة لهذه الدراسات لمختلف القطاعات و بإختلاف أنواع المؤسسات، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فإختلفت بين دراسات نظرية وأخرى تطبيقية وتم تحليل بياناتها بإستخدام البرنامج الإحصائية spss، إلا أن دراستنا ركزت على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الغرب الجزائري، وهذا بهدف التعرف على الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات أثناء تدويل نشاطها من خلال القيام بتوزيع إستبيان على عينة الدراسة، وهذا ما يوضح القيمة المضافة لهذه الدراسة، في حين تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة بإعتمادها على نفس البرنامج الإحصائي.

III- الطريقة والأدوات :

III.1- منهج ومجتمع الدراسة.

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم الاعتماد على الدراسات النظرية المتوفرة، من المجالات والدوريات المحكمة، أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم استخدام استبيان موجه لعدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر بعض ولايات الغرب الجزائري (غليزان، مستغانم، الشلف)، كما استخدم في تحليل فرضيات البحث البرنامج الإحصائي (SPSS). كان حجم العينة التي وزع عليها الباحثين استبيانات الدراسة (200) مؤسسة بالتساوي بين الولايات حتى يسهل مقارنة النتائج.

III.2- أداة الدراسة.

اختص الجزء الأول من الاستبانة بالبيانات والمعلومات الشخصية (المتغيرات الديمغرافية) لأفراد عينة البحث (الجنس، السن، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)، أما الجزء الثاني فتضمن مجموعة من الفقرات الخاصة بالمؤسسة (نوع المؤسسة، الشكل القانوني، وظيفة المستجوب)، والجزء الثالث تمحور حول الصعوبات التي تواجه تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبخصوص الجزء الرابع فهو يتمحور حول طرق تدويل المنتوجات، وبغرض التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات تم اللجوء إلى تفريغ إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت ذو الأربع درجات.

III.3- أساليب المعالجة الإحصائية.

للإجابة على أسئلة الدراسة وقياس صدق الفرضيات باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المستخرجة من برنامج SPSS V23 وذلك بعد جمع البيانات ومن ثم فرزها وترميزها وجاءت الأساليب التي تم استخدامها في هذه الدراسة كالتالي:

-قياس مدى ثبات أداة الدراسة وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach.

-حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل وصف بعض متغيرات الدراسة.

-من أجل اختبار مدى وجود اختلاف في متغيرات الدراسة، بسبب اختلاف بعض الخصائص الشخصية، تم استخدام اختبار (t) لهذا المحور لتبيان مستوى الدلالة.

III.4- قياس ثبات أداة الدراسة.

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم اختبار صدق الاستبيان باستخدام معامل "ألفا كرونباخ Alpha de Cronbach، حيث طبقت المعادلة على العينة لقياس الصدق البنائي والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (3): معاملات ثبات محاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الاول	04	0.748
المحول الثاني	04	0.783
المحور الثالث	20	0.852
المحور الرابع	12	0.802
الصدق والثبات العام للإستبيان	28	0.817

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامجspss

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من الحد المقبول 0.6، لمحاور الاستبيان مما يدل على وجود مصداقية في إجابات أفراد العينة، وقد بلغ الصدق العان للاستبيان 0.817 وهذا يعطي مؤشرا قويا على استقرار نتائج الدراسة.

III.5-التحليل الوصفي لعينة الدراسة.

تكونت عينة الدراسة من (200) مؤسسة منها 180 مؤسسة اكتفت بتسويق منتوجها في السوق المحلي و20 مؤسسة تدول منتوجاتها، وتم تجميعها عن طريق استبيان موجه لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووصفت عينة الدراسة وفقا لمتغيرات: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، وفيما يلي الوصف لعينة الدراسة وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (4): توزيع مفردات العينة المدروسة وفقا للخصائص الديموغرافية.

الجنس	العدد	النسبة%	السن	العدد	النسبة%
ذكر	182	91.00	أقل من 30 سنة	19	09.50
أنثى	18	09.00	ما بين 30 و50 سنة	163	81.50
			أكثر من 50 سنة	18	09.00
المستوى التعليمي	العدد	النسبة%	الخبرة المهنية	العدد	النسبة%
ليسانس	153	76.50	أقل من 10 سنوات	25	12.50
ماستر	10	05.00	ما بين 10 و20 سنة	134	67.00
ماجستير	00	00.00	أكثر من 20 سنة	41	20.50
شهادة أخرى	37	18.50	نوع المؤسسة	العدد	النسبة%
وظيفة المستجوب	العدد	النسبة%	خاصة	89	44.50
المدير العام	83	41.50	عامة	111	55.50
رئيس مصلحة التسويق والمبيعات	117	58.50	مختلطة	00	00.00

تسويق المنتوج دوليا	العدد	النسبة%			
نعم	20	10.00			
لا	180	90.00			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

يشير التحليل الإحصائي الوصفي لمفردات العينة المدروسة وفق خصائصها الديموغرافية أن أغلب أفراد العينة ذكور بنسبة 91% وذو مستوى ليسانس بنسبة 76.5 % وأعمارهم أغلبهم محصورة بين 30 و50 سنة بنسبة 81.5% وهذا ما يبين الخبرة الكبيرة التي يتمتعون بها والتي هي محصورة بين 10 و20 سنة بنسبة 67% ، كما نجد أن أغلب المؤسسات المصدرة هي مؤسسات عمومية بنسبة 55.5% وهذا للتسهيلات التي تتلقاها، ونجد أن وظيفة المستجوب كانت بنسبة 58.5% و41.5% لرئيس مصلحة التسويق والمبيعات والمدير العام على التوالي وبالتالي هم ذو دراية كبيرة بالصعوبات والمعوقات التي تواجههم في تدويل نشاط مؤسساتهم، كما أن أغلب المؤسسات المستجوبة لا تسوق منتوجاتها دوليا بنسبة 90%.

III.6- تحليل النتائج وإختبار الفرضيات:

بعدما تطرقنا للتحليل الوصفي لعينة الدراسة سنقوم بتحليل النتائج واختبار الفرضيات وهي كالتالي:

III.6.1- دراسة الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحاور متغيرات الدراسة:

من أجل تحليل النتائج سيتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة وذلك من أجل تحديد مستوى الاستجابة لكل محور وكانت النتائج كالآتي:

الجدول (5): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور متغيرات الدراسة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
المحور الاول	2.905	1.007	متوسطة
المحور الثاني	3.036	1.112	مرتفعة
المحور الثالث	3.108	1.104	مرتفعة
المحور الرابع	3.006	1.015	مرتفعة
الاستبيان	3.075	1.102	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الوسط الحسابي والانحراف المعياري مقبولين لمحاور عوائق تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن مستوى الاستجابة كانت مرتفعة، ولدراسة العوائق والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتدويل نشاطها سنقوم بإجراء اختبار (t) لهذا المحور لتبيان مستوى الدلالة.

الجدول رقم (6): اختبار المعنوية لمحور عوائق التمويل المصرفي التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة sig	فرق الانحراف المعياري	95%مجال الثقة في حدود	
					الحد الأدنى	الحد الأعلى
المحور الثالث	22.318	140	0.000	0.7408	0.8402	**2.3179**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 مما يدل على وجود عوائق تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدويل نشاطها التي أجابت على الاستبيان.

III.2.6-اختبار صحة الفرضيات.

-إختبار الفرضية الأولى:

والتي تنص: يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجنس عند مستوى الدلالة 0.05، ومن خلال اختبارات تباين الفروقات لمحور عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس.

الجدول (7): اختبار تباين الفروقات عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجنس.

بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات Tes-t								فروق leven اختبار الانحرافات المعيارية		
95%مجال الثقة في حدود		فرق الانحراف المعياري	فرق المتوسطات	مستوى sig الدلالة	درجة الحرية	T	مستوى sig الدلالة	F	المحور الثالث
الحد الأعلى	الحد الأدنى								
1.2701	**0.5492**	.0961	.0482	.000	**140**	.328	**0.461**	.583	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23.

يبين الجدول السابق اختبار leven ونلاحظ أن (f) sig = 0.461 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 = α وبالتالي فإن التباين متجانس، وبالرجوع إلى قيمة (t) sig = 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تبين يوجد تباين في عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنسب إلى الجنس.

-إختبار الفرضية الثانية:

يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشهادة العلمية عند مستوى الدلالة 0.05، ومن خلال اختبارات تباين الفروقات لمحور عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشهادة العلمية.

الجدول (8): اختبار تباين الفروقات عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشهادة العلمية.

بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات Tes-t								فروق leven اختبار الانحرافات المعيارية		
95%مجال الثقة في حدود		فرق الانحراف المعياري	فرق المتوسطات	مستوى sig الدلالة	درجة الحرية	T	مستوى sig الدلالة	F	المحور الثالث
الحد الأعلى	الحد الأدنى								
1.0518	**0.5401**	.0792	.0574	.284	**142**	.271	**0.761**	.186	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

يبين الجدول السابق اختبار leven ونلاحظ أن (f) sig = 0.761 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 = α وبالتالي فإن التباين متجانس، وبالرجوع إلى قيمة (t) sig = 0.284 وهي أكبر من مستوى المعنوية أي أنه نرفض الرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية، أي لا يوجد تباين في عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنسب إلى مستوى المستجوبين.

-إختبار الفرضية الثالثة:

يوجد علاقة ارتباط بين عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونوع المؤسسة عند مستوى الدلالة 0.05، ومن خلال اختبارات تباين الفروقات لمحور عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة.

الجدول (9): اختبار تباين الفروقات عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة.

بالنسبة لوجود فروق معنوية في المتوسطات Tes-t								فروق leven اختبار الانحرافات المعيارية		
95% مجال الثقة في حدود		فرق الانحراف المعياري	فرق المتوسطات	مستوى الدلالة sig	درجة الحرية	T	مستوى الدلالة sig	F	المحور الثالث
الحد الأعلى	الحد الأدنى								
1.0683	**0.9518**	.0649	.0329	.001	140	.674	0.138	.098	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

يبين الجدول السابق اختبار leven ونلاحظ أن (f) sig = 0.138 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 = α وبالتالي فإن التباين متجانس، وبالرجوع إلى قيمة (t) sig = 0.001 وهي أكبر من مستوى المعنوية أي أنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي توضح وجود تباين في عوائق تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعزى إلى نوع المؤسسة.

-إختبار الفرضية الرابعة:

تكمن فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة، ومن خلال الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة.

الجدول (10): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
العمل على تشجيع الابتكار من أجل اكتساب مزايا تنافسية	3.051	1.006	مرتفعة
تأهيل الموارد البشرية	3.142	1.108	مرتفعة
الاتجاه للتصدير نحو الاقتصاديات الناشئة	3.306	1.215	مرتفعة
انشاء فرع للبحث والابتكار على مستوى المؤسسة	3.295	1.187	مرتفعة
الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة	2.947	0.989	متوسطة
المحور الرابع (الجزء الأول)	3.106	1.024	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

يتضح من الجدول السابق أن أفراد مجتمع الدراسة بشكل عام يبدون موافقة على العبارات التي تقيس فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.106) وهو متوسط يقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت، كما أن درجة الموافقة الكلية **مرتفعة**، والتي تشير إلى أن المستجوبين يربطون فرص تدويل منتوج المؤسسة في الاسواق الدولية بالمؤسسة خاصة من خلال الاتجاه للتصدير نحو الاقتصاديات الناشئة، وكذا ضرورة إنشاء فرع خاص بالبحث والابتكار على مستوى

المؤسسة وذلك لفرض مكان في الاسواق الدولية والحصول على رضا الزبائن. ومن خلال ما سبق الفرضية القائلة "تكمن فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى قطاع المؤسسة".

-إختبار الفرضية الخامسة:

للإجابة لا يوجد علاقة بين فرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الذي تنظمه الدولة.

الجدول (11): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفرص نجاح تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار الذي تنظمه الدولة

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة الكلية
إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرة المؤسسات على التصدير	3.306	1.194	مرتفعة
تحسين الأنشطة التي ستزيد من حصيلة صادرات المؤسسات	2.853	0.844	متوسطة
تخفيف الاعباء الضريبية عن طريق الاعفاءات	3.104	1.129	مرتفعة
إنشاء وتفعيل هيئات ذات كفاءة لتسهيل التدويل	3.062	1.041	مرتفعة
تقديم التسهيلات الائتمانية التي تغطي الموارد اللازمة لعملية التصدير	3.093	1.078	متوسطة
التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي	3.106	1.137	مرتفعة
توفير البنية التحتية والهياكل القاعدية المرتبطة بحركة السلع والخدمات	3.297	1.172	متوسطة
المحور الرابع (الجزء الثاني)	3.183	1.159	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 23 .

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المتوسطات المرجحة لفقرات المحور الرابع الجزء الثاني تقع ضمن فئة المعيار الرباعي لسلم ليكارت أكبر من 3 مما يعني أن أفراد مجتمع الدراسة بشكل عام موافقون على الفقرات التي تعبر عن وجود علاقة بين فرص نجاح تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الاعمال ومناخ الاستثمار الذي تنظمه الدولة، وبالتالي نرفض الفرضية التي تنفي ذلك، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.183) وانحراف معياري (1.159)، وبدرجة قبول مرتفعة، والتي توضح أن من أهم فرص نجاح التدويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يجب أن توفرها الدولة هي إزالة العوائق التنظيمية والقانونية التي تقيد قدرتها على التصدير بمتوسط حسابي 3.306، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية والهياكل القاعدية المرتبطة بحركة تصدير السلع والخدمات كالموانئ والطرق...الخ وذلك بمتوسط حسابي3.297.

IV- الخلاصة :

تفرض الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدولة الجزائرية العمل على النهوض به، وذلك لمساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والذي يشكل إحدى السبل لتنويع الاقتصاد الوطني نظرا لخصوصياته والمرونة التي يتمتع بها، ولذلك شرعت الجزائر في تأهيل مؤسسات هذا القطاع وتوفير البيئة المناسبة لها، حتى تستطيع تدويل نشاطها والمقدرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح وتبيان الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتدويل نشاطها، بالإضافة إلى فرص نجاحها التي يجب أن يتم توفيرها سواء على مستوى المؤسسة أو بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج:

-لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية، وهذا راجع لسهولة توفير مناصب العمل وسهولة الانتشار في مختلف المناطق مما يؤدي إلى المساهمة في التنمية المحلية، وهو ما تعاني منه الجزائر تركز الصناعة في مناطق محددة.

-إن عملية التدويل أصبحت ضرورة على المؤسسات تبنيها وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للتكتلات الاقتصادية التي نشهدها.

-إن ضعف منافسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الأسواق الدولية راجع إلى عدم الاهتمام بمجال الابتكار وإدارة الجودة الشاملة مما أفقدها الميزة التنافسية.

-تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عراقيل وصعوبات عديدة من بينها عوائق تنظيمية وأخرى قانونية والتي تقيد قدرتها على التدويل، ومما أثقل كاهلها الأعباء الضريبية الكبيرة التي تتحملها هذه المؤسسات.

-عدم توفر البنى التحتية والهياكل القاعدية كالطرق، المطارات والموانئ والتي ترتبط مباشرة بحركة السلع والخدمات.

لترقية هذا القطاع وتطويره يستوجب العمل على:

-ضرورة وضع برامج بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدولة لتأهيل مؤسسات هذا القطاع، وإنشاء وتفعيل هيئات ذات كفاءة لتسهيل عملية التدويل.

- إزالة العوائق التنظيمية والقانونية والتي تقيد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية.

- ضرورة إنشاء فرع خاص بالبحث والتطوير على مستوى المؤسسة بهدف تشجيع الابتكار من أجل تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة في الأسواق الدولية.

- الإحالات والمراجع :

1. allali, B. (2001). Vision entrepreneuriale et internationalisation des PME : étude des cas multiples des PME Marocaines et Canadiennes du secteur agro-alimentaire, Thèse de doctora., (p. 60). Montréal, Canada.
2. c iman, k. (2004). L'internationalisation des PME : vers une approche intégrative. Montpellier, France: 7éme CIFEPME.
3. f Johason, J. e. (1988). Internationalization in Industrial systems-A Network Approche. London: Croom Helm.
4. raul carlos de mello, a. p. (2012). Dimensions of Internationalization: a review,. Consulté le 07 17, 2019, sur https://www.researchgate.net/publication/319207781
5. stremtan, f. (2009). on the internationalization of the firms –from theory to practice. Consulté le 07 17, 2019, sur http://www.oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1120092/48.pdf

6. بغداد بنين، و عبد الحق بوقفه. (2013). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل . *واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، (الصفحات 1-16). الوادي.
7. حمزة عوادي. (2018). إدارة الجودة الشاملة كمدخل إستراتيجي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 11*(02)، الجزائر: جامعة غرداية،ص.ص 134-163على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79010 .
8. خالد طالبي. (2011). القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مذكرة ماجستير)، الجزائر: جامعة قسنطينة (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية)،
9. سميرة مباركي. (2013). تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة(أطروحة دكتوراه)، الجزائر: سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
10. شوقي جباري، حمزة العوادي. (2013). تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (02)02*، الجزائر: جامعة ورقلة، ص.ص 105-121 على الخط:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10246 .
11. عبد الرسول محمد سعد. (2005). *الصناعات الغذائية كمدخل لتنمية المجتمع المحلي*. الاسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.
12. عبد الله خبابة. (2013). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة*. الاسكندرية: دار الجامعة للنشر.
13. عثمان لخلف. (2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). الجزائر: جامعة الجزائر (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية).

14. فتحي أحمد، و السيد عبده. (2005). *الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية*. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
15. مهدي عايد، و سناء مرغاد . (2018). سبل تعزيز مسار تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 03(01)، الجزائر: جامعة مستغانم*، ص.ص*241-262* على الخط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76726* .
16. هالة محمد لبيب عنبه. (2004). *إدارة المشاريع الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع وادارته في ظل التحديات المعاصرة*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

الجيلالي بن عوالي، زينة عرابيش، ميلود بورحلة (2021)، **تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية –التحديات والفرص–**مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06 (عدد 01 مكرر)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 16-29.

SCAN ME